

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بلوغ المرام من كتاب نظام الإسلام

(ح143) الحلقة الثالثة والأربعون بعد المائة

"الشروط الواجب توافرها في الفطر الذي يُبايع الخليفة، وكيفية البيعة"

الحمد لله ذي الطول والإنعام، والفضل والإكرام، والركن الذي لا يضام، والعزة التي لا تُرام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، خاتم الرسل العظام، وآله وصحبه وأتباعه الكرام، الذين طبّقوا نظام الإسلام، والتزموا بأحكامه أيما التزام، فاجعلنا اللهم معهم، واحشرونا في زمريهم، وثبتنا إلى أن نلقاك يوم تزل الأقدام يوم الرّحام.

أيها المؤمنون:

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم سلسلة حلقات كتابنا "بلوغ المرام من كتاب نظام الإسلام" ومع الحلقة الثالثة والأربعين بعد المائة، وعنوانها: "الشروط الواجب توافرها في الفطر الذي يُبايع الخليفة". نتأمل فيها ما جاء في الصفحتين الثامنة والتسعين والتاسعة والتسعين من كتاب "نظام الإسلام" للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النّبهاي. يقول رحمه الله: "طريقة نصب الخليفة هي البيعة".

وَنَقُولُ رَاجِينَ مِنَ اللَّهِ عَفْوَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ وَجَنَّتَهُ: أَيُّهَا الصَّائِمُونَ، يَا أُمَّةَ الْإِيمَانِ، يَا أُمَّةَ الْقُرْآنِ، يَا أُمَّةَ الْإِسْلَامِ، يَا أُمَّةَ التَّوْحِيدِ، يَا مَنْ آمَنَتْ بِاللَّهِ رَبًّا، وَمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا وَرَسُولًا، وَبِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْهَاجًا وَدُسْتُورًا، وَبِالْإِسْلَامِ عَقِيدَةً وَنِظَامًا لِلْحَيَاةِ، أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَوْقَ كُلِّ أَرْضٍ، وَتَحْتَ كُلِّ سَمَاءٍ، يَا حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ الْعَمُورُونَ عَلَى دِينِكُمْ وَأُمَّتِكُمْ. أَعَدَّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ النَّبْهَائِيُّ هُوَ وَإِخْوَانُهُ الْعُلَمَاءُ فِي حِزْبِ التَّحْرِيرِ دُسْتُورَ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهِيَ هُوَ يُوَاصِلُ عَرْضَهُ عَلَيْكُمْ حَتَّى تَدْرُسُوهُ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مَعَنَا لِإِقَامَتِهَا، وَهَذِهِ هِيَ تَتِمَّةُ الْمَادَّةِ الرَّابِعَةِ وَالثَّلَاثِينَ. وَإِلَيْكُمْ بَيَانُ هَذِهِ الْمَادَّةِ مِنْ كِتَابِ مَقَدِّمَةِ الدُّسْتُورِ:

فَلَمَّا فِيمَا سَبَقَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ خَلِيفَةً مُطْلَقًا، وَأَصْبَحَ فَرَضًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُقِيمُوا خَلِيفَةً لَهُمْ؛ لِتَنْفِيزِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، وَحَمْلِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى الْعَالَمِ، كَمَا هِيَ الْحَالُ مُنْذُ زَوَالِ الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي اسْطَنْبُولِ، بِتَارِيخِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبِ عَامِ أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ هِجْرِيَّةً.

الموافق للتَّالِثِ مِنْ آذَانَ عَامِ أَلْفٍ وَتِسْعِمِائَةٍ وَأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ هِجْرِيَّةً. فَإِنَّ كُلَّ فُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ أَهْلٌ لِأَنْ يُبَايَعَ خَلِيفَةً، وَتَنْعَقِدَ بِهِ الْخِلَافَةَ. بَقِيَ فِي مَسْأَلَةِ بَيْعَةِ الْخَلِيفَةِ أَمْرَانِ:

أولاً: الشروط الواجب توافرها في الفطر الذي يُبَايَعُ الخليفة: إِذَا بَايَعَ فُطْرٌ مَا مِنْ هَذِهِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ خَلِيفَةً، وَانْعَقَدَتِ الْخِلَافَةُ لَهُ، فَإِنَّهُ يُصْبِحُ فَرْضًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَقْطَارِ الْأُخْرَى أَنْ يُبَايِعُوهُ بَيْعَةً طَاعَةً، أَيَّ بَيْعَةٍ انْقِيَادٍ، بَعْدَ أَنْ انْعَقَدَتِ الْخِلَافَةُ لَهُ بِبَيْعَةِ أَهْلِ فُطْرِهِ، عَلَى شَرْطِ أَنْ تَتَوَافَرَ فِي هَذَا الْفُطْرِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ:

أحدها: أَنْ يَكُونَ سُلْطَانُ ذَلِكَ الْفُطْرِ سُلْطَانًا ذَاتِيًّا، يَسْتَنْدُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَخَدَهُمْ، لَا إِلَى دَوْلَةٍ كَافِرَةٍ، أَوْ نُفُوزٍ كَافِرٍ.

ثانيها: أَنْ يَكُونَ أَمَانُ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ الْفُطْرِ بِأَمَانِ الْإِسْلَامِ، لَا بِأَمَانِ الْكُفْرِ، أَيَّ أَنْ تَكُونَ حِمَايَتُهُ مِنَ الدَّاخِلِ وَالخَارِجِ حِمَايَةً إِسْلَامٍ، مِنْ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ، بِاعْتِبَارِهَا قُوَّةً إِسْلَامِيَّةً بَحْتَهُ.

ثالثها: أَنْ يُبْدَأَ حَالًا بِمُبَاشَرَةِ تَطْبِيقِ الْإِسْلَامِ كَامِلًا تَطْبِيقًا انْقِلَابِيًّا شَامِلًا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَلَبِّسًا بِحِمْلِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

رابعها: أَنْ يَكُونَ الْخَلِيفَةُ الْمُبَايَعُ مُسْتَكْمِلًا شُرُوطِ انْعِقَادِ الْخِلَافَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِيًا شُرُوطِ الْأَفْضَلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِشُرُوطِ الْانْعِقَادِ.

فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ الْفُطْرُ هَذِهِ الْأُمُورَ الْأَرْبَعَةَ، فَقَدْ وَجَدَتِ الْخِلَافَةُ بِمُبَايَعَةِ ذَلِكَ الْفُطْرِ وَخَدَهُ، وَانْعَقَدَتِ بِهِ وَخَدَهُ، وَأَصْبَحَ الْخَلِيفَةُ الَّذِي بَايَعُوهُ انْعِقَادًا عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ هُوَ الْخَلِيفَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَلَا تَصِحُّ بَيْعَةٌ لِسِوَاهُ.

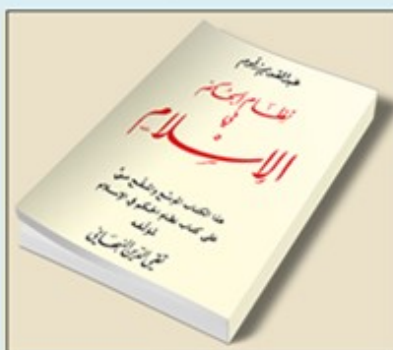
فَأَيُّ فُطْرٍ آخَرَ يُبَايَعُ خَلِيفَةً آخَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، تَكُونُ بَيْعَتُهُ بَاطِلَةً، وَلَا تَصِحُّ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُيِعَ خَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «... فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ»، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَنَمْرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرَ يُنَازِعُهُ فَاصْرَبُوا عُنُقَ الْآخَرِ».

ثانيا: كَيْفِيَّةُ الْبَيْعَةِ: لَقَدْ سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا أدِلَّةَ الْبَيْعَةِ، وَأَنَّهَا الطَّرِيقَةُ فِي الْإِسْلَامِ لِتَنْصِيبِ الْخَلِيفَةِ. وَأَمَّا كَيْفَ تَكُونُ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مُصَافِحَةً بِالْأَيْدِي، وَقَدْ تَكُونُ بِالْكِتَابَةِ. فَقَدْ حَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: «شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ، حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: «كَتَبَ أَبِي أَقْرُ

بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ». وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْبَيْعَةُ بِأَيَّةٍ وَسِيَلَةٍ مِنَ الْوَسَائِلِ.

إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْبَيْعَةِ أَنْ تَصْدَرَ مِنَ الْبَالِغِ، فَلَا تَصِحُّ الْبَيْعَةُ مِنَ الصِّغَارِ. فَقَدْ حَدَّثَ أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةَ بِنْتُ مَعْبِدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حَمِيدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ صَغِيرٌ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

أَمَّا أَلْفَاظُ الْبَيْعَةِ فَإِنَّهَا غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِالْأَلْفَاظِ مُعَيَّنَةٍ. وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَشْمَلَ عَلَى الْعَمَلِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ بِالنِّسْبَةِ لِلْخَلِيفَةِ، وَعَلَى الطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ بِالنِّسْبَةِ لِلَّذِي يُعْطَى الْبَيْعَةَ. وَيَصْدُرُ قَانُونٌ بِتَحْدِيدِ هَذِهِ الصِّبَغَةِ وَفَقَّ الْمُعْطِيَاتِ السَّابِقَةِ.



مشروع الدستور - نظام الحكم - الخليفة

نص المادة	المادة
<p>طريقة نصب الخليفة هي البيعة، أما الإجراءات العملية لتنصيب الخليفة وبيعته فهي:</p> <p>أ - تعلن محكمة المظالم شغور منصب الخلافة.</p> <p>ب - يتولى الأمير المؤقت مهامه، ويعلن فتح باب الترشيح فوراً.</p> <p>ج - يتم قبول طلبات المرشحين المستوفين لشروط الانعقاد، وتستبعد الطلبات الأخرى، بقرار من محكمة المظالم.</p> <p>د - المرشحون الذين تقبل محكمة المظالم طلباتهم، يقوم الأعضاء في مجلس الأمة بحصرهم مرتين: في الأولى يختارون منهم ستة بأغلبية الأصوات، وفي الثانية يختارون من الستة اثنين بأغلبية الأصوات.</p> <p>هـ - تعلن أسماء الاثنين، ويطلب من المسلمين انتخاب واحد منهم.</p> <p>و - تعلن نتيجة الانتخاب ويعرف المسلمون من نال أكثر أصوات المنتخبين.</p> <p>ز - يبارر المسلمون بمبايعة من نال أكثر الأصوات خليفة للمسلمين على العمل بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.</p> <p>ح - بعد تمام البيعة يعلن من أصبح خليفة للمسلمين للملا حتى يبلغ خبر نصبه الأمة كافة، مع ذكر اسمه وكونه يحوز الصفات التي تجعله أهلاً لانعقاد الخلافة له.</p>	المادة ٣٤ -

وَمَتَى أُعْطِيَ الْمُبَايَعُ الْبَيْعَةَ لِلْخَلِيفَةِ، فَقَدْ أَصْبَحَتْ الْبَيْعَةُ أَمَانَةً فِي عُنُقِ الْمُبَايَعِ، لَا يَجِلُّ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهَا، فَهِيَ حَقٌّ بِاعْتِبَارِ انْعِقَادِ الْخِلَافَةِ حَتَّى يُعْطِيَهَا، فَإِنْ أَعْطَاهَا أُلْرِمَ بِهَا. وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ. فِيهِ الْبُخَارِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَهُ وَعْكَ فَقَالَ: «أَقْلِنِي بِيَعْتِي» فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَقْلِنِي بِيَعْتِي» فَأَبَى، فَخَرَجَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي حَبْثَهَا وَيَنْصَعُ طَيْبَهَا». وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَنَقَضُ بَيْعَةَ الْخَلِيفَةِ خَلْعٌ لِلْيَدِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ. غَيْرَ أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَتْ بَيْعَتُهُ لِلْخَلِيفَةِ بَيْعَةً انْعِقَادٍ، أَوْ بَيْعَةً طَاعَةٍ لِلْخَلِيفَةِ صَحَّتْ بَيْعَةُ الْانْعِقَادِ لَهُ. أَمَّا لَوْ بَايَعَ خَلِيفَةً ابْتِدَاءً، ثُمَّ لَمْ تَتِمَّ الْبَيْعَةُ لَهُ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْ تِلْكَ الْبَيْعَةِ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ بَيْعَةَ الْانْعِقَادِ لَمْ تَتِمَّ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. فَالْتَّهْنِي فِي الْحَدِيثِ مُنْصَبٌ عَلَى الرَّجُوعِ عَنْ بَيْعَةِ خَلِيفَةٍ، لَا عَنْ بَيْعَةِ رَجُلٍ لَمْ تَتِمَّ لَهُ الْخِلَافَةُ.

أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ:

نَكْتَفِي بِهَذَا الْقَدْرِ فِي هَذِهِ الْخَلْفَةِ، وَلِلْحَدِيثِ بَقِيَّةٌ، مَوْعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الْخَلْفَةِ الْقَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِلَى ذَلِكَ الْحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِمًا، نَبْرُكُكُمْ فِي عَنَايَةِ اللَّهِ وَحَفْظِهِ وَأَمْنِهِ، سَائِلِينَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُعَزِّزَنَا بِالْإِسْلَامِ، وَأَنْ يُعَزِّزَ الْإِسْلَامَ بِنَا، وَأَنْ يُكْرِمَنَا بِنَصْرِهِ، وَأَنْ يُقَرِّرَ أَعْيُنَنَا بِقِيَامِ دَوْلَةِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فِي الْقَرِيبِ الْعَاجِلِ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ جُنُودِهَا وَشُهَدَائِهَا وَشَهَدَائِهَا، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ. نَشْكُرُكُمْ عَلَى حُسْنِ اسْتِمَاعِكُمْ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.